

الاجماع على الخلاف بعد الاختلاف وله ما سبق **الرابع** الاتفاق على احد قولي
الاولين كالاجماع على حجة بيع امر الولد والمتعم اجماع خلافا لبعض المتكلمين
والفقهائنا انه سبيل المؤمنين **قيل** فان تنازعتم في شئ اوجب الورداني اسم
تقالي والرسول قلنا ذلك الشوط **قيل** اصحابي كالخمر بايم اقتديتم اهتدتم
قلنا الخطاب مع العوام الذين في عمرهم **قيل** اختلا فيهم اجماع على التخيير **قلنا**
منوع **الحام** ان اختلفوا فانت احدى الطائفتين يصار قول الباقيين حجة لكونه
قول كل الامة **السابع** اذا قال البعض وسكت الباقيون فليس باجماع ولا حجة وقال
ابوعلي اجماع بعدهم وقال انه هو حجة لنا انه ربما سكت لتوقف او
خوف او قصور كل مجتهد **قيل** يتمك بالقول المنتشر ما يعرف له
مخالفة **جواب** المنع وان اتبنا الشئ بنفسه **فرغ** قول البعض فيما هم
به البلوي اذا لم يسمع خلافا لقول البعض وسكون الباقيين **الباب**
الثالث في شرايطه وفيه مسائل **الاولى** ان يكون فيه قول كل عالمي
ذالك الفن فان قول غيرهم بلا دليل فيكون خطأ فان خالف واحد لم يكن
سبيل الكل فان الخياط وابن جرير وابوبكر الرازي المومنون يصدق على
الاكثر **قلنا** مجازا **قالوا** عليكم بالسواد الاعظم **قلنا** يوجب عدم الالتفات
الي مخالفة الثلث **ثانيه** لا بد له من مستند لان القوي يبدونه خطأ فالاجماع
اولي به **قيل** لو كان فهو حجة **قلنا** يكونان دليلين **قيل** صحوا ببيع المراضاة
بلا دليل **قلنا** لا بل ترك استكفا بالاجماع **فرعان** **الاول** يجوز الاجماع عن
لا مارة لانها بعد الحكم **قيل** الاجماع على جواز مخالفتها **قلنا** قبل الاجماع

قيل اختلفت فيها **قلنا** مستوفى بالعموم وضرب الواحد **الثاني** الموافق لحديث لا يجب
ان يكون عنه خلافا لابي عبد الله البصري لجواز اجتماع دليلين **الثالث** لا يشترط
انراض المجعول لان الدليل قام بدونه **قيل** وافق الصحابة رضي الله عنهم
على في منع بيع المستولاه ترصع **ورد** بالمنع **الرابع** لا يشترط التواتر في نقله
كالسنة **القائم** اذا عارضه نص اول الفايده والالتفات **الكتاب الرابع**
في القياس وهو اثبات مثل حكم معلوم في معلوم اخر لا يشترط
في علته الحكم عند اثبت **قيل** الحكمان غير متماثلين في قولنا لو لم يشترط
الصوم في صحة الا عكاف لما وجب بالذکر كالصلوة **قلنا** تلازمه والقياس
ليبان الملازمة والتماثل حاصل على هذا التقدير والتلازم والاقتواني لا
تسيمها قياسا وفيه بابان **الباب الاول**
في بيان كونه حجة وفيه مسائل **الاولى** في الدليل عليه يجب العلم به شرعا
وقال القفال والبصري والقاسمي والزواي حيث العلة منصوصه او
القرحة بالحكم اولى كتحريم الضرب على تحريم التايف وود الفكر المقيد بدواحه
الشعير والنظام واستدل اصحابنا بوجوده **الاول** انه مجاوزة عن الاصل الذي
والمجازة اعتبار وهو ما مور به في قوله تعالى فاعترى **قيل** المراد الاشارة
فان القياس الشرعي لا ينافيه صدر اليه **ثانيه** ان القدر لا يشترط **قيل** الاول على الكل
لا يدل على البري **قلنا** بلي ولكن هي مجاز لا تستند دليل العموم **قيل**
الدلالة تظنيهم **قلنا** المقصود العمل فكيف الظن **الثاني** قصد معاد واي
موسى رضي الله عنها **قيل** كان ذلك قبل نزول اكلت لكم دينكم **قلنا** المراد